ن والقلم وما يسطرون

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

الرقم: ب ت ٤ / ٣٢٢٢ No:
التاريخ: ٢٠١٤-٤-٠٩ Date:

٢٠١٤ عام اقتصاد المعرفة

ديوان الوقف الشيعي

م / مجلة والقلم

تحية طيبة..

اشارة الى كتابكم المرقم ١٠٧٤/٤/٣ في ٢٠١٣/٦/٣٠ وآلية اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية وبعد استكمال متطلبات ترويج معادلة مجلة (والقلم) الصادرة عن ديوانكم ، حصلت الموافقة على اعتمادها لاغراض الترقية العلمية.

..... مع التقدير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د محمود حسين المرسومي
معاون المشرف العام للشؤون العلمية
٢٠١٤/٤/٨

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر

مجلة والقلم

فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والعلمية والفكرية والقرءانية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان

ديوان الوقف الشيعي

العدد (٤٨)

السنة السابعة عشرة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ تشرين١ ٢٠٢٤ م

مجلة والقلم

فصلية المُحَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والعلمية والفكرية والقرءانية

تصدر من المركز الوطني لعلوم القرءان
ديوان الوقف الشيعي

فصلية محَكَّمة

تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية ةالعلمية والفكرية والقرءانية

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والعلمية والفكرية والقرءانية
العدد (٤٨) السنة السابعة عشرة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٤ م

الاشراف العام

الاستاذ الدكتور

حيدر حسن الشمري

رئيس ديوان الوقف الشيعي

رئيس التحرير

أ.د.حيدر عبد الزهرة

مدير التحرير

أ.م.د. رافع محمّد جواد العامري

هيأة التحرير

أ.د. طلال خليفة سلمان

أ. د .عمر عبدالله نجم الدين

أ.د .حازم طارش حاتم

أ.د.حميد جاسم عبود الغرابي

أ.م . د. محمّد كاظم كمر الربيعي

أ. م . د .عقيل عباس الريكان

أ. م . د . أحمد حسين حيال

أ. م . د . قاسم خليف عمّار

أ. م . د . مها منصور عامر

م.د. ميسون حسن صالح الحسيني

هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. مها خير بك ناصر

الجامعة اللبنانية / لبنان

أ.د.خولة خمري

جامعة محمّد الشريف / الجزائر

أ. د. عماد علي عبد اللطيف علي

جامعة قطر/ كلية الآداب والعلوم

أ.د. محمّد رضا ستودة نيا

جامعة اصفهان/إيران

الرقم المعياري الدولي

2617 -419x

رقم التصنيف الالكتروني

26042

رقم الاعتماد

في نقابة الصحفيين العراقيين

١١٣/ لعام ٢٠٠٥

العنوان الموقعي

جمهورية العراق

بغداد / شارع فلسطين

قرب نادي الأخاء التركماني

المركز الوطني لعلوم القرءان

الاتصالات

مجلة والقلم المُحَكَّمَة

٠٧٧٠٧٩٣٥٩٧١

:Email

alwatnywalqalam@gmil.Com

صندوق بريد / ٣٣٠٠١

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A٤).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢ .

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكترونيّ: (mayson hassan 846@Gmail.com) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة والقلم
فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية
تصدرعن المركز الوطني لعلوم القرآن/ ديوان الوقف الشيعي
العدد (٤٨) ربيع الأول ١٤٤٦هـ تشرين الأول ٢٠٢٤م

المحتوى

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	القياس البياني آليةٌ في الاستشهاد البلاغي	م.د. ميسون حسن صالح	١٠
٢	جهود مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلحات	أ. م. د.خالد حميد صبري نورس عامر علي	٢٠
٣	المهمل، مقاربة معجمية	أ م.د حسام قدوري عبد	٣٦
٤	قاعدة النهي يقتضي التحريم عند الاصوليين نماذج تطبيقية من سورة الانعام	أ.م.د. عطا مهدي فليح م. م.هاجر عبد الكريم علي	٤٦
٥	الإمام الكاظم(عليه السلام) حجة الله في الأرض على أهل زمانه	م.د. هدى سلمان حسن داود	٦٠
٦	بر الوالدين في الديانتين المسيحية والاسلامية دراسة مقارنة	م. د. أنعام ابراهيم راضي	٧٨
٧	القارئ والمتلقي في النقد البلاغي العربي القديم عبد القاهر الجرجاني أُنموذجاً	م.د. يوسف رسول حسين	٩٢
٨	الموت الدماغي وأحكامه الفقهية	م.د طلعت كاظم مهدي	١٠٦
٩	نماذج من المسائل العلميَّة الحديثية الخلافية بين مدرستي بغداد وقم	ميلاد عزت عبدالله هادي أ.م.د.عقيل رزاق نعمان	١٢٦
١٠	العلاقات التقويلية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج(٣١٦هـ)	دموع موفق رزاق أ. م. د ميّاسة وليد طه	١٤٤
١١	العنف الثقافي في الرواية العراقية	م. م : أسعد كاظم بدر أ. د. باسم صالح حميد	١٥٨
١٢	الرؤى السياسية للإمام علي(عليه السلام)من خلال تجليات عهده لمالك بن الاشتردراسة مقارنة مع دستور الولايات المتحدة ١٧٩١	م.م. سمر قاسم الحسيني	١٧٠
١٣	ترتيب السور القرآنية	م.م.طه ياسين معارج	١٨٢
١٤	مرويات الإمام الرضا(عليه السلام)الفقهية في العبادات البدنية الصوم والصلاة والحجة	م.م ساره مكسيم جبر إبراهيم	٢٠٠
١٥	الموروث الثقافي في شعر البحتري	م .م هديل قديم جري	٢٢٢
١٦	نظرية النحو النظامي وعلاقتها بكل من النحو الوظيفي والنحو التوليدي التحويلي	م.م هدى علي هاشم	٢٣٢
١٧	مفهوم الحديث عند المفسرين	م.م. علاء عبد الصاحب	٢٤٢
١٨	أثر الجوائح والأوبئة على أداء الزكاة دراسة مقارنة	م.م. مازن ربيع محمد	٢٥٨
١٩	أثر النص الحديثي في تفسير الأمثل للعلامة الشيرازي	م.م. مريم جمعة راضي	٢٧٤
٢٠	الكيد في سورة يوسف	م٠م.كوثر جبار زيدان علي	٢٨٦

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية و العلمية والفكرية والقرءانية
العدد (٤٨) السنة السابعة عشرة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٤ م

العلاقات التقويلية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج(٣١٦هـ)

دموع موفق رزاق أ. م. د ميّاسة وليد طه
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

المُستخلص:
يحاول هذا البحث تسليط الضوء على ظاهرة التقويل في كتاب الأصول لابن السرّاج, لكنه لا يتناولها بشكل عام، وإنّما يتناولها من خلال علاقة التقويل بالمعنى, والتأويل, والتقدير؛ لما لهذه المفاهيم الثلاثة من أهمية في التفكير النحوي العربي عموماً وفي عمل ابن السرّاج خصوصاً، إنّ التقويل يرتبط بهذه المفاهيم ارتباطاً يحكمه نوع من التلازم, والتكامل, لكنه يأتي بوصفه الخطوة الأخيرة في عملية وضع أو تثبيت القواعد والأحكام النحوية وبيان معانيها, أو تأويلها، أو تقديرها.
ليس هدف البحث معيارياً يسعى لاصدار حكم بصواب التقويل أو عكسه، وإنما هدفه ملاحقة هذه الظاهرة وإبرازها بوصفها استراتيجية اعتمد عليها النحاة –لا سيما ابن السرّاج– للتوفيق بين المتطلبات النظرية للقاعدة النحوية وقابلية النصوص لتلك المتطلبات.

الكلمات المفتاحية : العلاقات التقويلية، التقدير، التأويل، المعنى.

Abstract:
This research attempts to highlight the phenomenon of quotation in the asset book of Sarraj›s son, but does not address it in general, but rather through the relationship of quotation in meaning, interpretation, and appreciation; Because of the importance of these three concepts in Arabic grammatical thinking in general and in Ibn al-Sarraj›s work in particular, quotation is linked to these concepts by a kind of interdependence, complementarity, but it comes as the last step in the process of establishing or establishing grammatical rules and provisions and their meaning, interpretation, or appreciation.
The objective of the research is not normative, but rather to pursue this phenomenon and highlight it as a strategy on which the sculptor – especially the son of Sarraj – relied to reconcile the theoretical requirements of the grammatical rule with the susceptibility of the texts to those requirements.

Keywords: Calendar Relationships, Appreciation, Interpretation, Meaning.

العلاقات التقويلية:
لكل علم من العلوم مصطلحات خاصة به واللغة العربية شأنها شأن بقيّة العلوم, وعلم النحو ليس بدعاً من هذه العلوم فله مصطلحات تضبطه وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية معينة وعلى الرغم من أن النحوي لا بدّ أن ينظر إلى المعنى في وضع قاعدته النحوية إلّا أنّه يجب أن لا يغلو في الاعتماد على المعنى بشكلٍ يسيء إلى الصناعة النحويّة, والذي يؤدي بدوره إلى حدوث خللٍ واضطراب في الصناعة النحوية(١)، ولم يكن اهتمام النحاة محصوراً بالمعنى فقط فظهر اهتمامهم أيضاً بالتأويل, إذ لجأ إليه النحاة عند مخالفة النصوص لقواعدهم النحوية معتمدين في ذلك على القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة(٢).
أما التقدير فقد أولوه النحاة اهتماماً خاصاً حتى جعلوه كأنه جوهر الدرس النحوي, فلجأوا إليه كلما استدعى الأمر لتصحيح معنى أو تسوية صناعة نحوية(٣).

لقد وظّف ابن السراج التقويل في كلٍّ من المعنى والتأويل والتقدير, فكانت بمثابة علاقات منتظمة مرتبطة بالتقويل بعلاقة تلازمية, أو تكميلية، أو تمهيدية للتقويل, فكان التقويل الخطوة الأخيرة لتثبيت القواعد والأحكام النحوية بعد بيان معانيها، أو تأويلها, أو تقديرها.

التقويل والمعنى :

المعنى لغة: « معنى كلّ شيء محنته وحاله التي يصير إليها أمره وروى الأزهريّ عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد(٤)، وعنيت بالقول كذا أردت معنى كل كلام ومعناته ومعنيته قصده, والاسم العناء: يقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناة كلامه وفي معنى كلامه»(٥).

أمّا اصطلاحاً، فعرّفه الجرجانيّ: « هو ما يقصد به الشيء أمّا المعاني فهي الصّور الحاصلة في العقل فمن حيث أنّها تقصد باللفظ سُميت معنى, ومن حيث أنّها تحصل في العقل سميت مفهوماً ومن حيث أنّها مقول سميت ماهي»(٦).

بناءً على ما سبق فـ « المعنى هو رباط يربط بين المعاني قبل أن يكون رابطاً بين الألفاظ وعليه يكون المعنى في التركيب المراد التعبير عنه هو الحكم على المعاني النحويّة وليس العكس»(٧)، لذلك كان المعنى هو الهدف الرئيس من اللغة وبه تنقل المعاني من المتكلّم إلى السّامع أو من الكاتب إلى القارئ, فهو خلاصة ما يودّ المتكلّم أن ينقله للمخاطب ولكن هذا المعنى قد لا يتحقّق من اللفظ فقط، فهنالك الظروف المحيطة بالحدث الكلامي وجهات المعنى الداخلية والخارجية للمتكلّم وللجماعة التي ينتمي إليها، فضلاً عن ممكنات التلقّي التي تسعف معنى الرسالة وتحرّك دوافعها في اتجاهات مختلفة(٨).« لأنّ المتكلمين لا يتقيدون بحرفية اللغة في كثير من الأحيان, وهو ما يجعل المخاطب في حاجة إلى عوامل عديدة أخرى لتساعده على فهم حديث المتكلم»(٩)، فكما قلنا فإنّ غايّة اللغة هو إفهام المخاطب ولهذا يجب على المتكلّم أن يكون شديد العناية في انتقاء الكلمات المفهومة(١٠).

و للمعنى علاقة تلازم مع الإعراب « فالإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام, فلولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام ولا صدر من موصول ولا نعت من تأكيد»(١١)، فهو وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه ويراد به الإفصاح عما يقصده المتكلّم، إذ له أثر بالغ في تأديّة المعنى وكشف وإزالة اللبس والغموض ويعطي للكلمة الحريّة في التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن تفقد الكلمة وظيفتها(١٢).

ولمعرفة علاقة الإعراب بالمعنى نمرّ سريعاً بتعريف الإعراب لغةً واصطلاحاً والغاية ليست الاسهاب في عرض التعريفات بل الغاية لمس التقارب بينه وبين المعنى.

الإعراب لغة: «الإفصاح والإبانة روي عن النبي(صلى الله عليه وآله): (الثيب تعرِب عن نفسها)(١٣). أي تُفصح، وفي الحديث آخر الثيّب تعرب عن لسانها ... وقال الأزهريّ الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة, يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح»(١٤).

أما في الاصطلاح فيعرّفه الأنباريّ: « أن يكون سُمي إعراباً؛ لأنَ المعرِب للكلام كأنّه يتحبّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب إذا كانت متحبّبة إلى زوجها قال تعالى:(وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا)(١٥)، أي متحببات إلى أزواجهنّ, فلمّا كان المعرِب للكلام كأنّه يتحبّب إلى السامع بإعرابه سمي إعراباً»(١٦).

من التعريفات أعلاه يتضح بأنّ الإعراب هو الإبانة والإفصاح كما هو المعنى, ونكتفي بهذا القدر من توضيح ما هية الإعراب والمعنى فلسنا هنا بصدد الاسهاب، فالغاية هي توضيح بسيط لهما لمعرفة مدى تقاربهما من التقويل و هو غاية البحث وجوهره, وذلك ما ستفصح عنه المسائل الآتي بيانها:

المسألة الأولى : نصب الفعل المضارع بأن المضمرة :

قال ابن السّرّاج : « اعلم أنّ حتّى إذا وقعت الموقع الذي تخفف فيه الأسماء ووليها فعل مضارع أُضمر بعدها (أن) ونصب الفعل وهي تأتي على ضربين: بمعنى « إلى» وبمعنى «كي» فالضرب الأول قولك: أنا أسير حتّى أدخلها، كأنّه قال: سرت إلى دخولها فالدخول غاية للسير وليس بعلّة السير، وكذلك: أنا أقف حتى تطلع الشمس, وسرتُ حتى تطلع الشمس, والضرب الآخر أن يكون الدخول علّة السير, فتكون بمعنى(كي) كأنه قال: سرت كي أدخلها, فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن»(١٧).

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في هذه المسألة, فذهب البصريون إلى أن (حتى) من عوامل الأسماء التي لا تصلح للدخول على الأفعال؛ لذلك قدّروا (أن) لتكوّن مع الفعل مصدراً, وعليه تكون قد دخلت على الاسم، أما الكوفيون فحجتهم أن (حتى) هي الناصبة للفعل بنفسها وحجتهم أنها لا تخلو من أن تكون معنى (كي) أو (إلى أن) وفي كلتا الحالتين تقوم مقامها, وما قام مقام الشيء عمل عمله(١٨).

فابن السّرّاج لا يجيز إظهار أن بعد حتّى إذا كانت بمعنى (إلى أن)، وهو يتابع في هذا لسيبويه, والّذي يقول: « واعلم أنّ أن لا تظهر بعد حتّى وكي, كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أمّا أنت منطلق (انطلقت)، وقد ذكر حالهما فيما مضى, واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل, وإنّما مما يعمل في الفعل, وأنّ الفعل لا يحسن بعدهما ألّا أن يحمل على أن»(١٩).

وإلى ذلك ذهب المبرد الّذي يقول: « اعلم أنّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار أن؛ وذلك لأنّ حتّى من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول: ضربت القوم حتّى زيد، ودخلت البلاد حتّى الكوفة, وأكلتُ السّمكة حتّى رأسها؛ أي لم يبقَ منها شيء فعملها الخفض وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأوّل من المعنى؛ لأنّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسقت بها؛ فلذلك خالفت إلى, قال الله عزّوجلّ:(سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)(٢٠)»(٢١).

بناءً على ما سبق نلحظ أن ابن السراج قد تابع ما ذهب إليه البصريون, فالتقويل جاء لإثبات أنّ حتّى إذا أُريد بها معنى الدخول في الشيء كانت بمعنى (إلى) أما إذا أُريد بها الشيء نفسه أي بيان سببه كانت بمعنى (كي) فدلالة إلى وكي مختلفتان.

المسألة الثانيّة : أحد بمعنى واحد :

قال ابن السّرّاج: « ومن هذه الأسماء ما يقع بعد كل لعمومها, تقول: يعلم هذا كل أحد, وأما قول الشاعر(٢٢):

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمَرَا

فقد فسّر هذا البيت على ضربين :

أحدهما أن يكون أحد في معنى واحد, كأنّه قال: إلّا على واحد لا يعرف القمرا، فأحد هذه هي التي تقع في قولك: أحد وعشرون وتكون على قولك« أحد» التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياه, ونظير ذلك أن يقول القائل أما في الدار أحد, فتقول مجيباً بلى, واحد, إنما هو حكاية اللفظ وردٌّ عليه»(٢٣).

ذهب ابن السراج إلى أن (أحد) الثانية جاءت بمعنى (واحد)، وقد وجّه ذلك إلى أمرين، أحدهما: تستعمل (أحد) استعمال (واحد) مع تنييف الأعداد كقولك: أحد وعشرون(٢٤)، والآخر: يجوز أن تستعمل (أحد) بمعنى الواحد الذي يراد به الجماعة وهي في الايجاب، كقولك: جاءني كل أحد(٢٥)، قال السيرافي:«فليس ذلك بمشهور في كلام العرب، ولا يكاد يعرف (جاءني كل أحد)، وإن صحّت الرواية, جاز أن يكون (أحد) بمعنى (واحد)»(٢٦).

تأتي (أحد) عند النحاة على ضربين ذكرها الفارسي (٣٧٧هـ) قائلاً:» أحد يجري على ضربين, أحدهما: يراد به(واحد) (٢٧). كقولك: أحد وعشرون أردت: واحداً وعشرين... والضرب الثاني من ضربي (أحد) أن يقع حيث يراد العموم نفياً كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة»(٢٨). لقد ذهب سيبويه إلى أن (أحد) تكون ملازمة للنفي , فتفيد معنى العموم,

إذ يقول: « ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب, لو قلت: كان أحد من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عاماً. يقول الرجل: أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين, فيقال: ما أتاك رجل, أي: أتاك أكثر من ذلك... فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفياً عاماً»(٢٩)، ويؤكد ذلك في موضع آخر, فيقول: « وأما أحد, وكرّاب وأدم, وكتيع, وعريب, وما أشبه ذلك, فلا تقعن واجبات ولا حال، ولا استثناء»(٣٠)، وتابعه في ذلك ابن السراج قائلاً: « فأنت إذا قلت : ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين, وأكثر, ومثل هذا لا يقع في الإيجاب, ونظير أحد, عريب, وكتيع, وطورئ, وديار»(٣١)، فتكون ملازمة للإفراد والتذكير, يراد بها عموم العقلاء(٣٢).

أما المبرد، فيذهب إلى جواز وقوع أحد في كل موضع يصلح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفياً كان أو استفهاماً أو إيجاباً, كقولهم: قد جاءني كل أحد, كما تقول: قد جاءني كل رجل؛ لأنّ (كلاً) إذا وقع بعدها واحد منكور صار في معنى الجماعة (٣٣)، وهو ما اعتمده ابن السراج في توجيه الشاهد الشعري متكئاً على الحكاية – وهو أسلوب يورد في اللفظ على الهيئة التي سُمع عليها من غير تبديل وتغيير–(٣٤)، فأجاز أن تستعمل (أحد) بمعنى واحد في غير العدد (٣٥)، وذلك عندما تأتي مع الإيجاب شرط أن يراد بها العموم, ولا يتحقق عندهم إلا مع النفي، فقد « جرت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ (أحد) أو ما يؤدي معناه في الإثبات فمعناه الواحد فقط, فإذا استعمل في غير الواجب فمعناه العموم في الأغلب, ويجوز أن يراد به الواحد فقط»(٣٦).

لتوضيح ذلك نقول: إنّ علاقة التلازم بين التقويل والمعنى أضافت حكماً لغوياً جديداً متكئاً على الفائدة, وذلك ما صرّح به ابن السراج قائلاً: « والمعمول في هذا الباب وغيره على الفائدة ... فما كانت فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت: ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك, ومثل هذا لا يقع في الإيجاب»(٣٧)، وقد جاز لأحد أن يوضع في موضع الإيجاب شرط أن يراد به العموم كقولهم: « كلّ أحدٍ يعلم هذا, أو كلّ أحدٍ جاء فله درهم»(٣٨) ويكون بمعنى (واحد)، والذي منع ظهور المعنى (واحد) في الشاهد الشعري, انشغال المحل باللفظ الأصلي المحكي(أحد)، وإن كان المحكي يحمل على أصل اللفظ, فالحكاية أجازت أن تحمل (أحد) الثانية على الأولى ما كشف عن أمرين، أحدهما:

المعنى، فقد ذهب النحاة إلى أنّ (أحد) مع النفي تفيد العموم(٣٩)، أما (واحد) مع النفي فلها احتمالان: نفي الواحد، أو نفي الجماعة, فإذا « قلت: لم أرَ واحداً, فإنّه يحتمل أنّك أنّك لم ترَ أحداً, ويحتمل أنّك أنّك لم ترَ واحداً واحداً فقط بل رأيت أكثر من واحد»(٤٠).

والآخر: الاستعمال، فالواحد « يدخل الأحد والأحد لا يدخل فيه, فإذا قلت: لا يقاومه واحد جاز أن يقال: لكنه يقومه اثنان بخلاف قولك لا يقاومه أحد»(٤١).

التقويل والتأويل:

التأويل لغة :«هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما يترك ظاهر اللفظ»(٤٢).

و في الاصطلاح هو:« الترجيع، وفي الشرع : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى ما يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب، والسنّة مثل قوله تعالى:(قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ)(٤٣) إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً, وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً»(٤٤)، أي أنّ التّأويل مرتبط بالمعنى « ليكون وسيلة للمحافظة على الأصل اللُّغوي الذي وضعه النّحاة, فجاءت أكثرُ تأويلاتِهم للنصوص تدور في فلك المحافظة على هذا الأصل»(٤٥)؛ لأنّ النحو مُنذُ نشأته قد ارتبط بفكرة التأويل التي ظهرت من خلال تحليل النصوص سواء في تفسير القرآن أو في نصوص الشعر العربي القديم وشروحه(٤٦)، فالنحّاة وأن أكثروا من استعمال التأويل في كتبهم النّحويّة ألا أنهم لم يستعملوه كمصطلح في البيئة اللُّغويّة كما استُعمل في الدراسات الدّينيّة(٤٧)، فالأساس « في المُصطلح أن يتفق

عليه اثنان أو أكثر وأن يُستعمل في علمٍ أو فنٍ بعينهِ ليكونَ واضحَ الدّلالة مؤديّاً المعنى الذي يُريده الواضعون، ولم يرَ العرب الأوائل بأساً في أن يضع المؤلّف مُصطلحاً فيشيع أو يُهمل إذ لا مُشاحّة في الاصطلاحات»(٤٨).

لقد جاء التقويل عند ابن السراج مكملاً و متمماً للتأويل, وذلك ما ستوضحه المسائل الآتي بيانها:

أولاً الصفة المُشبّهة :

قال ابن السراج: « وإنما جاز الحسن الوجه وما أشبهه وإدخال الألف واللام على حسنُ الوجه لأنّ حسناً في المعنى منفصل فإضافته غير حقيقية, والتأويل فيه التنوين, فكأنك قلت: حسنٌ وجهه فلذلك جاز»(٤٩).

لقد جاء التقويل في نص ابن السراج في الوجه الذي يكون فيه معمول الصفة المشبهة معرفاً بأل، إذ أن النحاة اختلفوا في توجيه الحكم الإعرابي لمعمول الصفة المشبهة كونه يأتي على ستة أحوال(٥٠)، أما معمولها فيكون على ثلاثة أحوال إعرابية (الرفع، والنصب، والجر) « فأما الرفع فيكون على الفاعلية، وأما النصب فيكون على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة في حين أن الجر يكون على الإضافة»(٥١)، ويتابع ابن السراج سيبويه, والذي يقول:« واعلم أنه ليس في العربية مضافاً يدلّ على عليه الالف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه, أدخلوا الألف واللام على(الحسن الوجه)، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، ما يحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين»(٥٢).

وبهذا نجد أن ابن السراج قد أوّل التنوين في الصفة المشبهة وجعل معمول الصفة المشبهة مرفوعاً, وهذا هو الأصل, فهو إما أن يُجر من أوّل وهلة ولا يلزم ذلك إضافة الشيء إلى نفسه لأننا إنما أضفناه بعد النقل وحينئذٍ صار(الحسن) هو الضمير لا الوجه, فجر (الوجه) بالإضافة, على ما يجب من الأسماء من إضافة بعضها إلى بعض(٥٣)، وبذلك يكون التأويل مكملاً للتقويل, الغرض منه توضيح القاعدة النحوية(٥٤)، وهذا ما نجده واضحاً في هذه المسألة إذ أفصح ابن السراج عن تأويل التنوين في الصفة المشبهة ليتساوق المثال مع القاعدة النحوية أولاً, والمعنى المراد ثانياً, وعليه فالتقويل وسيلة إجرائية تبحث أثر المعنى في النصوص العربية وردها إلى قواعدها وأصولها التي تسير عليها.

ثانيّاً: المعطوف على معمول كم الخبرية:

قال ابن السّرّاج: « وتقول كم ناقة لك وفصيلُها و فصيلَها نصباً و رفعاً, من رفع اتبع ما في لك، ومن نصب اتبع الناقة, وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلى الضمير لأنّ التأويل و فصيلاً لها, كما قيل كم شاةٍ وسخلتها بدرهم فالتأويل وسلخةً لها ... فإذا قلت كم ناقةٍ لك وفصيلها فلا يجوز في الفصيل إلّا النصب, كأنّك قلت: كم ناقة وكم فصيلَ ناقةٍ لك»(٥٥).

الحديث هنا عن بيان وجه إعرابي في معمول كم الخبرية، التي معمولها يكون مجروراً على أنَه مضاف إليه، نقول: (كم ناقةٍ لك) أما في العطف فلا يجوز عند ابن السّرّاج إلّا النصب في المعطوف؛ لأنّه يؤول كم مضمرة والتأويل عنده زيادة كم ناقة وكم فصيل ناقة لك, وعليه لا يجوز فيها إلّا النصب مدعيّاً أنّ في الكلام حذف أو تقدير أو زيادة أو تأويل(٥٦)، فيتصور « العبارة المؤولة في صورة لفظيّة أخرى غير العبارة الأصلية»(٥٧)، وهو يتابع في ذلك ما جاء به سيبويه في اختيار النصب فهو القياس عنده، وذلك بتأويل المعرفة بالنكرة, قال سيبويه:« وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلُها راتعان, وهذا شبيهٌ بقول من قال: كلّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم, إنّما يريد كلّ شاة وسخلةٍ لها بدرهم, ومن قال كلّ شاة وسخلتُها, فجعله بمنزلة كلّ رجل وعبد الله [منطلقاً] لم يقل في الراتعين إلّا النصب لأنّه إنّما يريد حينئذ المعرفة ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل» (٥٨)، أي أنّه أوّل المعرفة بالنكرة, قال ناظر الجيش:«أنّ الضمير في هذه عائد على نكرة فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة وإن كان الأكثر أن يلحظ فيه التعريف»(٥٩).

لقد استعمل ابن السراج التّقويل لتأويل الجملة واختيار النصب في معمول كم؛ «لأنّها معطوفة على ناقة والتي هي منصوبة في الموضع»(٦٠)، وبذلك نجده قد أوّلَ النكرة بالمعرفة, وأنّه قد قدّم التأويل على التقويل وهذا إنّما يدلُّ على أنّ التأويل

هو فرع عن التّقويل, وأنّ التّقويل هو أعم من التّأويل, فالتقويل يوضّح ويبيّن لماذا أجاز النصب وذلك بتأويل الجملة, فهي معطوفة على منصوب ولذلك وجب نصبها, قال أبو حيان: « فلمّا كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنّه معطوف على معرب صحيح الإعراب»(٦١)، فالتأويل يهدف إلى اتساق العلاقة بين النصّ والقاعدة والتوفيق بين أساليب اللّغة والقواعد النحويّة, ويساعد على استنباط القواعد النحوية وتسهيلها على المتلقي(٦٢).

التقويل والتقدير :

التقدير: لغةً: « الجعل والوضع, ومنه قوله تعالى:(هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)(٦٣). أي جعل له, وكذا قوله تعالى:(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ)(٦٤)، والتقدير أيضاً: العلم والحكمة ومنه قوله تعالى:(إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(٦٥) أي يعلم»(٦٦).

أمّا اصطلاحاً، فهو: « حذف اللفظ في الجملة مع وجود قرينة دالّة عليه كتقدير الفاعل المستتر في ذهب إلى الحقل, والمقدّر هو الفاعل، أو تقدير الخبر المحذوف في الملك لله, ويقدّر الخبر بلفظ كائن أو موجود وكذلك الحال المحذوفة والصفة المحذوفة»(٦٧).

من التعريف أعلاه تتضح أهميّة التقدير عند النحّاة, إذ لجؤوا إليه لإعمال أصولهم الّتي ارتضوها في الاستعمالات اللُّغويّة الصحيحة(٦٨)؛ « لتسويّة الصّناعة اللفظيّة» (٦٩)، وأصل التقدير يتضحُ في أصل استحقاق البناء أو الإعراب أو العمل(٧٠)، فالتقدير عند النحاة قد أُستعمِل لتحليل ظواهر لغويّة تعتري التركيب في اللغة العربيّة فيعمد النحاة إلى إعادة صياغة النص وهذا ما يجعله يتداخل مع مصطلحات أخرى كالحذف والإضمار والتأويل والاختصار, والشيء الهامّ في هذا كله هو مراعاة المتكلّم للمخاطب لأنّه يُدرك المراد من خطابه ليبقى على المخاطب محاولة إعادة صياغة الخطاب ولهذا جعل الكثير من النحاة ضوابط للتقدير على المستوى النحويّ(٧١)، « فيقدّر النحاة حينما يكون المعنى في حاجة ماسّة إلى تقدير محذوف وإن كانت عناصر التركيب في الظاهر كاملة وإلّا فالاكتفاء بالموجود في التركيب قد يؤدي إلى ضياع المعنى المراد وفساده»(٧٢)، وعليه فأن النحاة لم يخترعوا التقدير بل هو من طبيعة اللغة فيقدّر النحاة أحياناً لإظهار وبيان المعنى المراد من النصوص(٧٣).

أما التّقدير عند ابن السرّاج فقد اتّخذ اتجاهين: أحدهما: أن يكون مقابلاً للتقويل, وذلك عند عدم وجود محذوف في الجملة فيكون التقويل لبيان المعنى, والآخر: أن يكون دالاً على المحذوف فيكون مكمّلاً لما يقتضيه التقويل من مضمرٍ في القول؛ وذلك نتيجة لتكامل دوري المتكلم والمخاطب في الكلام وتعانقهما في عملية التواصل و هو الأمر الذي يتوقّف عليه تحقيق التواصل الناجح بينهما عند وقوع تقدير أو تقويل فلكلّ واحدٍ منهما دوره, المتكلم في التقدير والمخاطب في تحديد المقدّر والوصول إليه(٧٤).

أولاً : الإخبار بالاستفهام :

قال ابن السرّاج: « ويسهل هذه المسائل أن يجعل (بعضهم) موضع(أيهم) ونعتبره وإن قلت: «أيهم زيدٌ» فجعلتها ابتداءً وزيد الخبر فأخبرت عن أي قلت:« أيّهم الذي هو زيد» وتقديرها: الذي هو زيد أيّهم كأنّك قلت: الّذي هو زيد بعضهم, ثمّ قدّمت لأنّه استفهام»(٧٥).

لقد جاء التقويل لتقدير (بعضهم) مكان (أيّهم)؛ إذ إنّ ابن السرّاج تارة يجعلها صلة للذي, وتارة يجعلها استفهاماً, ويشترط

في أي أن لا تكون صلة, ويتابعه في ذلك ابن مالك: « فإذا عُيّن لك اسم من جملة وقيل لك كيف تخبر عنه؟ فصدّر ما يطابقه من الذي وفروعه مجعولاً مبتدأ, وأخّر المسؤول عنه مجعولاً خبراً، واجعل في موضعه ضميراً يخلفه فيما كان له من الإعراب عائداً إلى الموصول مطابقاً له أو ما بين الخبر والموصول صلة له»(٧٦).

وبهذا نلاحظ أن ابن السرّاج لم يستعمل التقدير بمعناه الذي وُظِّف من أجله(٧٧). بيد أن التقدير هو حذف جزء من الجملة وإبقاء دليلٍ عليها وهذا كلّه معتمد على علم المخاطب فمعرفة المتكلّم لمقدار ما يمتلكه المخاطب من معرفة ودراية بما يدور الحديث عنه كان المحرّك لمسار طبيعة الخطاب اللُّغوي(٧٨)، وهذا لم يتحقّق عند ابن السّرّاج في هذه المسألة تحديداً لأنّه استعمل التقدير كلفظٍ فقط.

لقد أورد ابن السراج التقدير مع التقويل؛ وذلك ربّما لأن التقويل قد رافق الجمل الّتي فيها لبس على المتلقي, وسياق الجملة غير واضح له, ولذلك استعمل التقدير والتقويل لبيان معنى الجملة وتفسيرها من جهة, وتصوير دلالتها من جهةٍ أخرى, فالتقويل كما قلنا جاء لإثبات أن (بعضهم) تحلُّ محلَّ (أيّهم) ولا ضير إذا تقدّمت أم تأخرّت(٧٩).

لقد جاء التقويل مع التقدير في هذه المسألة بوصفه لفظاً أُريد به توضيح تأخير أيّهم وهذا لا يصحّ في اللُّغة لأنّ أي الموصولة إذا أُريد بها الاستفهام فلا يجوز أن تأتي إلّا متصدّرة(٨٠)، يقول ابن السرّاج: « وأن قلت:« أيّهم كان أبوه منطلقاً» فخبرت عن (أي) قلت: أيّهم الذي هو كان أبوه منطلقاً» قدّمت (أيّاً) وهي الخبر وتقديرها :« أي الّذي هو كان أبوه منطلقاً أيّهم»(٨١).

وفي المسألة نفسها يشير ابن السرّاج إلى أنّ بعضهم إذا سُبقت بهمزة استفهامٍ فلا يجوز إلّا أن تتصدّر كما في قولك « (أيهم زيدٌ) فكأنّك قلت: أبعضهم زيد فإن أردت أن تخبر عن بعضهم والألف معه لم يجز إلّا أن تقدمه, فتقول: أبعضهم الذي هو زيد والتقدير: الذي هو زيد بعضهم ثمّ قدّمت بعضهم وأدخلت عليها ألف الاستفهام»(٨٢).

أما ذكره لهذا الحكم, فإنّ الأساليب اللُّغويّة المختلفة إنما تُستعمل على النحو الذي يتفق مع ما تتطلبه مناسبات القول وحال المخاطب فيها فالاستفهام يجب أن يراعي فيه طلب الفهم, فضلاً عن ذلك فأنّ الجملة قد يطرأ عليها طارئ وتعرض لها أحوال مختلفة كحال الجملة في سياق الاستفهام(٨٣)، أما مجيء الهمزة مع بعض وذلك لأنّ دلالة همزة الاستفهام تختلف عن أسماء الاستفهام الأخرى كونها تدلُّ على الاستفهام أصالة وتُستعمل للتعبير عن معانٍ مختلفة(٨٤).

وبهذا نصل إلى نتيجة مفادها أنّ ابن السرّاج لم يفرّق بين التقدير والتقويل ويتأكّد ذلك بقلّة ذكره واستعمالهِ لمصطلح التّقدير, أما استعماله لضمير الخطاب مع التقويل لأنّ «النحاة قد أولوا الضمائر عناية في استعمالها وتخصيص كلّ واحدٍ منها لطرف محدّد واختلاف تلك الضمائر لها ارتباط بالمخاطب»(٨٥)، فالمتكلم يجب أن يراعي المخاطب وأحواله كي تتحقق الفائدة من الخطاب تتحقق الفائدة من الخطاب(٨٦)، وقد جمع ابن السرّاج التقويل مع التقدير ولم يفرّق بينهما؛ لأنّه بصدد تفسير واثبات حكمٍ نحويٍّ وهدفه الأساس هو إيصال المعلومة للمخاطب وتبسيط القواعد النحويّة.

ثانياً: معمول اسم الفاعل(المضاف):

قال ابن السرّاج: « واعلم: أنّه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل وتُضيف استخفافاً ولكن لا يكون الاسم الذي تُضيفه إلّا نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافاً, فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبوت النون... وأنشدوا(٨٧):

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عبدَ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ

أراد بباعث التنوين ونصب الثاني لأنّه أعمل فيد الأوّل مقدّراً تنوينه, كأنّه قال : أو باعثٌ عبدَ ربٍّ, ولو جرّه على ما قبله كان عربيّاً جيداً إلا أنّ الثاني كلّما تباعد من الأوّل قوي فيه النصب وأُختير»(٨٨).

الحديث هنا عن معمول اسم الفاعل المضاف, إذ إنّ النحاة جوّزوا حذف التنوين شرط إضافته إلى اسم نكرة, كي لا يتغيّر المعنى فالحذف هنا طلباً للخفّة, ففي قوله عن (باعثُ دينارٍ) يجوز في (دينار) النصب والجر, أما الجر فمراعاة للفظ وأما

النصب فمراعاة للمحل(٨٩).

ولم يكن ابن السرّاج أوّل من جوّز ذلك فقد سبقه المبرّد فقد تناول المسألة نفسها معلقاً على البيت الشعريّ:

وأراد باعثٌ ديناراً؛ لأنّه إنما يستفهم عمّا سيقع ونصب الثاني لأنّه أعمل فيه الفعل, كأنّه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍّ ولو جرّه على ما قبله لكان عربيّاً جيداً مثل النصب»(٩٠).

وبعد الانتهاء من قول المبرّد نلاحظ أنّ ابن السرّاج لم يختلف عمّا جاء به في مسألة تقدير اسم الفاعل ما بعد حرف العطف لأنّه معطوف على المحل والذي أصله النصب، فلو لم يحذف لكان تقدير الجملة (باعثٌ ديناراً) ولهذا كانت (عبدَ ربٍّ) معطوفة على دينار.

لقد جاء التقدير والتقويل في هذا الموضع للحكم نفسه ولم يختلف التقويل عن التقدير فالتقويل جاء لتقدير عامل أجرى في عبد ربٍّ النصب فهو عامل فيه، وينبّه ابن السرّاج بأنّ هذا الحذف هو طلباً للخفّة وهو بذلك يتابع سيبويه(٩١)، الذي يقول:« واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء»(٩٢)، و كذلك يتابع المبرّد, قال المبرّد:« واعلم أنّه قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل, ولا يكون الاسم إلّا نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنّك إنّما تحذف النون استخفافاً»(٩٣)، ويشترط في الحذف أن لا يؤثر على معنى الجملة, لأنّ المتكلّم إنما يحذف من الجملة ما يشعر أنّ حذفه لا يؤثّر في المعنى الذي يريد إيصاله للمخاطب(٩٤)، ولهذا نبّهوا بأن الحديث هنا عن اسم الفاعل الدال على المضارع لأنّ دلالة الماضي تختلف عن دلالة المضارع, والبيت الشعري يدلّ على ما سيقع, كما وضّح ذلك المبرّد, لأنّ أصل التقدير يتضح أمثر ما يتضح في استحقاق البناء أو العمل أو الإعراب أو المعنى(٩٥).

وعند الرجوع للنص نجد بأنّ ابن السرّاج قد وظّف التقويل لتقدير محذوف ونصل بهذا إلى نتيجة مفادها أنّه قد يكون الغرض من التقويل هو بيان محذوف ولهذا يصح أن يقال: (تقدير)، أو أن يقال: كأنّه قال فكلا الصيغتين أدّت الغرض نفسه.

وفي ختام هذا البحث يتضح أنّ التقويل أوسع من التأويل, وذلك أنّ ابن السراج يذكر التأويل أولاً ثمّ يلحقه بالتقويل, وكأن التقويل أصل والتأويل فرع عنه، إذ لا يجوز أن يكون الفرع موضحاً للأصل، و أنّ التقدير عند ابن السراج يكون على اتجاهين, أحدهما: أن يكون جزءاً من التقويل, وذلك عند عدم وجود محذوف في الجملة, والآخر: أن يكون التقويل دالاً على المحذوف, وبذلك يكون مكمّلاً لما يقتضيه التقويل من مضمر في القول, كما في مسألة معمول اسم الفاعل، وإنّ الأصل في اعتماد التقويل عند ابن السراج جاء لتحقيق وتثبيت المعنى، فغاية التقويل الإفصاح عن الأصول النحوية في بناء قواعدها.

الهوامش:

(١) ينظر: مصطلح المعنى عند النحويين وأثره في الدرس اللغوي: ٨٠ (بحث).
(٢) ينظر: التأويل النحوي عند الكرماني: ١٠٩ (بحث).
(٣) ينظر ظاهرة التقدير في النحو العربي: ٢٥.
(٤) تهذيب اللغة: ٣/١٣٥.
(٥) لسان العرب: ٥/٣١٤٧, وينظر: الصاحبي: ١٩٨-١٩٩.
(٦) التعريفات: ٢١٨.
(٧) أثر المعنى النحويّ في تفسير القرآن الكريم بالرأي: ٣١.
(٨) ينظر: المعنى خارج النص:٦.
(٩) المعنى وظلال المعنى: ١٤١.
(١٠) ينظر: علم الدلالة: ١٤.
(١١) الصاحبي: ٤٢.
(١٢) علاقة الإعراب بالمعنى دراسة تطبيقيّة على بعض آيات من الذكر الحكيم.
(١٣) حديث نبوي نصه: « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها», ينظر: السنن: ٣١٩, و إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٦/٢٣٤.
(١٤) لسان العرب: ٥/٢٨٦٥.
(١٥) سورة النبأ, الآية: ٣٣.

(١٦) أسرار العربيّة: ١٨-١٩.
(١٧) الأصول: ١٥١/٢.
(١٨) ينظر: الإنصاف: ٤٨٩/٢-٤٩٠.
(١٩) الكتاب: ٧/٣.
(٢٠) سورة القدر, الآية: ٥.
(٢١) المقتضب: ٣٨/٢.
(٢٢) البيت لذي الرمة, ورد الشطر الاول: لقد بهرت فما تخفى على أحد, ديوانه: ٤٠٤ .
(٢٣) الأصول: ٨٥/١.
(٢٤) ينظر: شرح التسهيل:٤٠٤/٢.
(٢٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد:٣٣٢, وشرح كتاب سيبويه: ٣١٨/١.
(٢٦) شرح كتاب سيبويه: ٣١٩/١.
(٢٧) « وتحتاج إلى معطوف أو مركب معه غالباً, كقولك: أحد عشر, وواحد وعشرون» , البديع في العربية:٢٩٨/٢.
(٢٨) التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٠/١-٩١, وينظر: معاني النحو: ٢٧٣/٣-٢٧٤.
(٢٩) الكتاب: ٥٥/١.
(٣٠) الكتاب: ١٨١/٢.
(٣١) الأصول: ٨٤/١.
(٣٢) ينظر: معاني النحو: ٢٧٣/٣.
(٣٣) شرح كتاب سيبويه: ٣١٨/١, وينظر: المقتضب:١/ ٤٥, ٩٠/٤.
(٣٤) ينظر: أسلوب الحكاية في النحو العربي:٣٨.
(٣٥) البديع في علم العربية:٢٩٨, وينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٩/٩.
(٣٦) شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٤.
(٣٧) الأصول: ٨٤/١.
(٣٨) التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٠/١, وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣١٨/١.
(٣٩) ينظر: الكتاب: ١٨١/٢, والتعليقة على كتاب سيبويه: ٩٠/١.
(٤٠) معاني النحو: ٢٧٣/٣, وينظر: الكتاب: ٥٥/١.
(٤١) المصدر نفسه, الموضع نفسه.
(٤٢) لسان العرب: ١٧٢/١, وينظر :كتاب العين : ١٠٠/١ -١٠١, ومقاييس اللُّغة: ١/ ١٦٢.
(٤٣) سورة يونس, الآية: ٣١.
(٤٤) التعريفات: ٥٤.
(٤٥) التأويل النحوي للشاهد الشعري عند ابن السّرّاج : ٣٧٤٥ (بحث).
(٤٦) ينظر: التأويل النحوي عند ابن جني في (الفسر) شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي:١٣٩.
(٤٧) ينظر: التأويل النحوي للشاهد الشعريّ عند ابن السّرّاج : ٣٧٥٠ (بحث).
(٤٨) بحوث مصطلحيّة : ١٣.
(٤٩) الأصول: ١/ ١٣٤.
(٥٠) شرح ابن عقيل: ١١٩/٣-١٢٠.
(٥١) شرح ابن الناظم: ٣١٩.
(٥٢) الكتاب: ١٩٩/١-٢٠٠.
(٥٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/١١.
(٥٤) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي: ٢٠٩.
(٥٥) الأصول: ٣٢٣/١.
(٥٦) ينظر: مفهوم التأويل في علم النحو: ٥٨.
(٥٧) التعليل اللغوي عند الكوفيين: ١٤٠.
(٥٨) الكتاب: ٨٢/٢.
(٥٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٨٧/٥.

(٦٠) شرح شذور الذهب:٤٢٤.
(٦١) التذييل والتكميل: ٧٧/٨.
(٦٢) ينظر: التأويل النحوي عند ابن جني: ١٣٨.
(٦٣) سورة يونس, الآية: ٥.
(٦٤) سورة فصلت, الآية:١٠.
(٦٥) سورة المزمل, الآية: ٢٠.
(٦٦) تاج العروس:/٣٨١, وينظر: كتاب العين: ٣٦٥/٣, و لسان العرب: ٣٥٤٥/٦.
(٦٧) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة:٢١٢.
(٦٨) ينظر: نظرية الأصل والفرع :١٢٠.
(٦٩) ضوابط التقدير في النحو العربي :٢٩.
(٧٠) نظريّة الأصل والفرع : ١٢٣.
(٧١) ينظر: التقدير النحوي وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم:١٦.
(٧٢) ضوابط التفكير النحوي:٣٥٠/٢.
(٧٣) ينظر: نظرية الأصل والفرع: ١٢٣.
(٧٤) ينظر : أثر المخاطب في توجيه الحكم النحويّ: ١٠٩.
(٧٥) الأصول: ٢/ ٣٢٨.
(٧٦) شرح الكافية الشافية : ١٧٧٢.
(٧٧) استحقاق البناء أو الإعراب, أو العمل. ينظر: نظرية الأصل والفرع: ١٢٣.
(٧٨) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربيّ: ١٣٤.
(٧٩) ينظر: الأصول :٣٢٩/٢.
(٨٠) ينظر: الأصول : ٣٢٨/٢.
(٨١) الأصول: ٣٢٨/٢.
(٨٢) الأصول : ٣٢٨/٢.
(٨٣) ينظر: في النحو العربي نقد و توجيه: ٢٢٨_ ٢٣٠.
(٨٤) ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه : ٢٦٥– ٢٦٦.
(٨٥) مراعاة المخاطب في النحو العربيّ : ١٢٥.
(٨٦) ينظر: السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم: ١٧٢.
(٨٧) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها, ينظر: ديوان تأبط شراً وأخباره: ٢٤٥.
(٨٨) الأصول:١٢٦/١–١٢٧.
(٨٩) شرح ابن عقيل :٩٨/٣, وينظر: معجم قواعد اللغة العربيّة :٤١.
(٩٠) المقتضب: ١٥١/٤.
(٩١) ينظر: الكتاب: ١٦٥/١.
(٩٢) الكتاب: ١٦٥/١–١٦٦.
(٩٣) المقتضب: ١٤٩/٤.
(٩٤) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربيّ: ٦٥.
(٩٥) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:١٢٠–١٢٣.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١. أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي, بشيرة علي فرج العشيبي, منشورات جامعة قان يونس– بنغازي, ط١, ١٩٩٩م.
٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش (١٤٣٤هـ)، المكتب الإسلامي , بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
٣. أسرار العربية، معجم لغوي نحوي صرفي يحتوي على ذخائر في أسرار العربية منتقاة من نوادر المؤلفات وأقوال الأئمة في الكتب المخطوطة والمطبوعة، أحمد تيمور بايش، دار الآفاق العربية , القاهرة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٣م.

٤ . أصول التفكير النحوي, الدكتور علي أبو المكارم, دار غريب للطباعة والنشر, القاهرة, ط١, ٢٠٠٧م.
٥ . أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث, الدكتور محمد عيد, عالم الكتب, القاهرة, ط٤, ١٩٨٩م.
٦ . الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٩٨٧م.
٧ . الانتصار لسيبويه على المبرّد, أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميميّ النحوي (٣٣٢هـ), تحقيق زهير عبد المحسن سلطان, مؤسسة الرسالة, ط١, ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٨ . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, الإمام جمال الدين أبي بركات البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ), تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, دار الطلائع للنشر والتوزيع , القاهرة, (د.ط), ٢٠٠٩م.
٩ . بحوث مصطلحية, د. أحمد مطلوب, منشورات المجمع العلمي, (د.ط), ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
١٠ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(٩١١هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم(١٤٠١هـ), المكتبة العصرية, لبنان, صيدا, (د.ط) , (د.ت).
١١ . البديع في علم العربية, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(٦٠٦هـ), تحقيق: فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى, مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية, ط١, ١٤٢٠هـ.
١٢ . تاج العروس من جواهر القاموس, السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي, تحقيق: عبد الستار أحمد فراج, مطبعة حكومة الكويت, (د.ط), ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
١٣ . التذييل والتكميل في شرح التسهيل, أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, دار القلم, دمشق, ط١, ٢٠٠٠م.
١٤ . التعريفات, السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي(٨١٦هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط٢, ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٥ . التعليقة على كتاب سيبويه, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل, أبو علي (٣٧٧هـ), تحقيق: عوض بن أحمد القوزي, ط١, ١٩٩٠م.
١٦ . التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء – التحليل – التفسير), الدكتور حسن خميس الملخ, دار الشروق , الأردن, ط١, ٢٠٠٢م.
١٧ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, محي الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ), تحقيق: أ.د. علي السنوسي محمد, أ.د. محمد راعب نزال, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة, القاهرة, ط١, ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٨ . تهذيب اللغة, محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور (٣٧٠هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي , بيروت, ط١, ٢٠٠١م.
١٩ . ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهليّ رواية ثعلب, أبو نصر أحمد بن حاتم الباهليّ (٢٣١هـ), تحقيق: عبد القدوس أبو صالح, مؤسسة الإيمان, جدة, ط١, ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٠ . شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت , لبنان, ط١, ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢١ . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, دار الغدير, قم, ط٢, ١٤٣٠هـ.
٢٢ . شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب, الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(٦٨٦هـ), تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, جامعة قار يونس, ليبيا, ١٣٩٥هـ - ١٩٥٧م.
٢٣ . شرح الكافية الشافية, العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ, تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري, دار المأمون للتراث, المملكة العربية السعوديّة, ط١, ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢.
٢٤ . شرح المفصل للزمخشري, موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(٦٤٣هـ), ت: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠١م.
٢٥ . شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني, أبو عبد الله جمال الدين (٦٧٢هـ), تحقيق: عبد الرحمن السيد, محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط١, ١٩٩٠م.
٢٦ . شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ), تحقيق : أحمد حسن مهدلي علي سيد علي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١, ٢٠٠٨م.
٢٧ . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (٧٦١هـ), عناية محمد أبو فضل عاشور, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان, ط١, ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٨ . الصاحبي في فقه اللغة العربية وسُنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس, عنت بتصحيحه ونشره المكتبة السلفية لمؤسسيها محب الدين الخطيب,

وعبد الفتاح، مطبعة المؤيد, القاهرة، (د.ط) , ١٣٢٨هـ – ١٩١٠م.
٢٩. علم الدلالة (علم المعنى), الدكتور علي محمد الخولي, دار الفلاح للنشر والتوزيع, عمان, (د.ط), ٢٠٠١م.
٣٠. في النحو العربي نقد وتوجيه, الدكتور مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, بيروت, لبنان, ط٢ , ١٩٨٦م.
٣١. كتاب العين, مرتباً على حروف الهجاء, الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١ , ٢٠٠٣م.
٣٢. الكتاب, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي , القاهرة, ط٣ , ١٩٨٨م.
٣٣. لسان العرب, محمد بن مكرم بن علي, أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي, الإفريقي (٧١١هـ), دار صادر, بيروت, ط٣, ١٤١٤هـ.
٣٤. مراعاة المخاطب في النحو العربي, الدكتورة بان الخفاجي, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, ط١ , ٢٠٠٨م.
٣٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر – دمشق، دار المدني , جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣٦. معاني النحو, فاضل السامرائي, شركة العاتك لصناعة الكتاب, د.ط, ٢٠٠٧ , القاهرة.
٣٧. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيّل بالإملاء, عبد الغني الدقر, دار القلم, دمشق , بيروت, ط١ , ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٣٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية, محمد سمير نجيب اللبدي, مؤسسة الرسالة , دار الفرقان, بيروت, ط١، ١٩٨٥م.
٣٩. معجم علوم العربية, د. محمد التونجي, دار الجيل, بيروت البوشرية , شارع الفردوس, ط١ , ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
٤٠. المعنى خارج النص أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب, فاطمة الشيدي, دار نينوى, دمشق, (د.ط) , ٢٠١١م.
٤١. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت, لبنان، ط٢ , آذار مارس، ٢٠٠٧م.
٤٢. مقاييس اللغة, أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر, (د.ط), ١٩٧٩م.
٤٣. المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت, لبنان, ٢٠١٠م.
٤٤. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي, د. حسن خميس الملخ, دار الشروق, عمان, الأردن, ط١ , ٢٠٠١م.
٤٥. الوافي بالوفيات, صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ), تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت, ١٤٣٠هـ–٢٠٠٠م.

ثانياً: البحوث والدوريات:

١. أثر المخاطب في توجيه الحكم النحوي، مقارنة تداوليّة في شرح الكافية للرضي (ت ٦٨٦ هـ)، د. إيهاب سعد شفطر، مجلّة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد (١٧), يناير ـ ٢٠٢١م.
٢. أسلوب الحكاية في النحو العربي دراسة استقرائية تحليلية, د. وديع قسم الله عبد الفتاح عبد الله, د. حمزة آدم يوسف حسن, مجلة الناطقين بغير اللغة العربية, المجلد (٦), العدد (١٩) لسنة ٢٠٢٣م.
٣. التأويل النحوي عند ابن جنّي في (الفسر) شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي، د. سعيد بن محمد بن علي آل موسى و د. عبد الغني شوقي موسى الأدبعي، جامعة الملك خالد، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد (٢٢) لسنة ١٤٤١هـ.
٤. التأويل النحوي عند الكرماني في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل (٥٣٥هـ)، شيماء حسين علي، مجلة مداد الآداب، العدد (١٦).
٥. التأويل النحوي للشاهد الشعري عند ابن السرّاج, د. نواف بن أحمد حكمي ، د. حكمي ,و د. صادق بن يسلم العي، حولية كلية اللغة العربية بجرجا, جامعة الأزهر, العدد(٢١) الجزء الرابع, لسنة ٢٠١٧م.
٦. السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم– متابعة تداولية–, لهوميل باديس, مجلة المخبر, العدد (٩) لسنة ٢٠١٣ .
٧. علاقة الاعراب بالمعنى، دراسة تطبيقية على بعض آيات من الذكر الحكيم, د. محمد بن شيوي الجهني, الجامعة الاسلاميّة المدينة المنورة، كلية التربية, المجلد (٣٣)، العدد (٥) لسنة ٢٠١٧م.
٨. مُراعاة المعنى في القواعد الكُليّة للاستدلال وتطبيقاتها في النحو العربي، أ.م.د نجاح حشيش بادع العتابيّ، مجلة جامعة ذي قار, المجلد (١٤)، العدد (٢) لسنة ٢٠١٩م.
٩. مُصطلح المعنى عند النحويين و أثره في الدرس اللغوي، عبد الغني الزيتوني، جامعة أمحمد بوفرة بومرداس، المجلد (٣)، العدد (٣) لسنة ٢٠٢٢م.
١٠. مفهوم التأويل في علم النحو (دراسة إستمولوجية)، عرفان انتونو, جامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية, كلية الآداب والعلوم, ٢٠١٣م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١. التقدير النحويّ وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم، عامر يحياوي، جامعة وهران –كلية الآداب واللغات والفنون، ٢٠١٥م، رسالة ماجستير.
٢. ضوابط التقدير في النحو العربي, بسمة عزوز, رسالة ماجستير, جامعة محمد خضير–بسكرة–, كلية الآداب واللغات/ قسم الآداب واللغة العربية, ١٤٣٧هـ– ٢٠١٦م.
٣. قضايا التقدير النحويّ في إعراب الربع الأخير من القرآن الكريم، أم أسد أحمد حامد التاج، جامعة أم درمان الإسلامية – الخرطوم، ٢٠٠٦م، رسالة ماجستير.

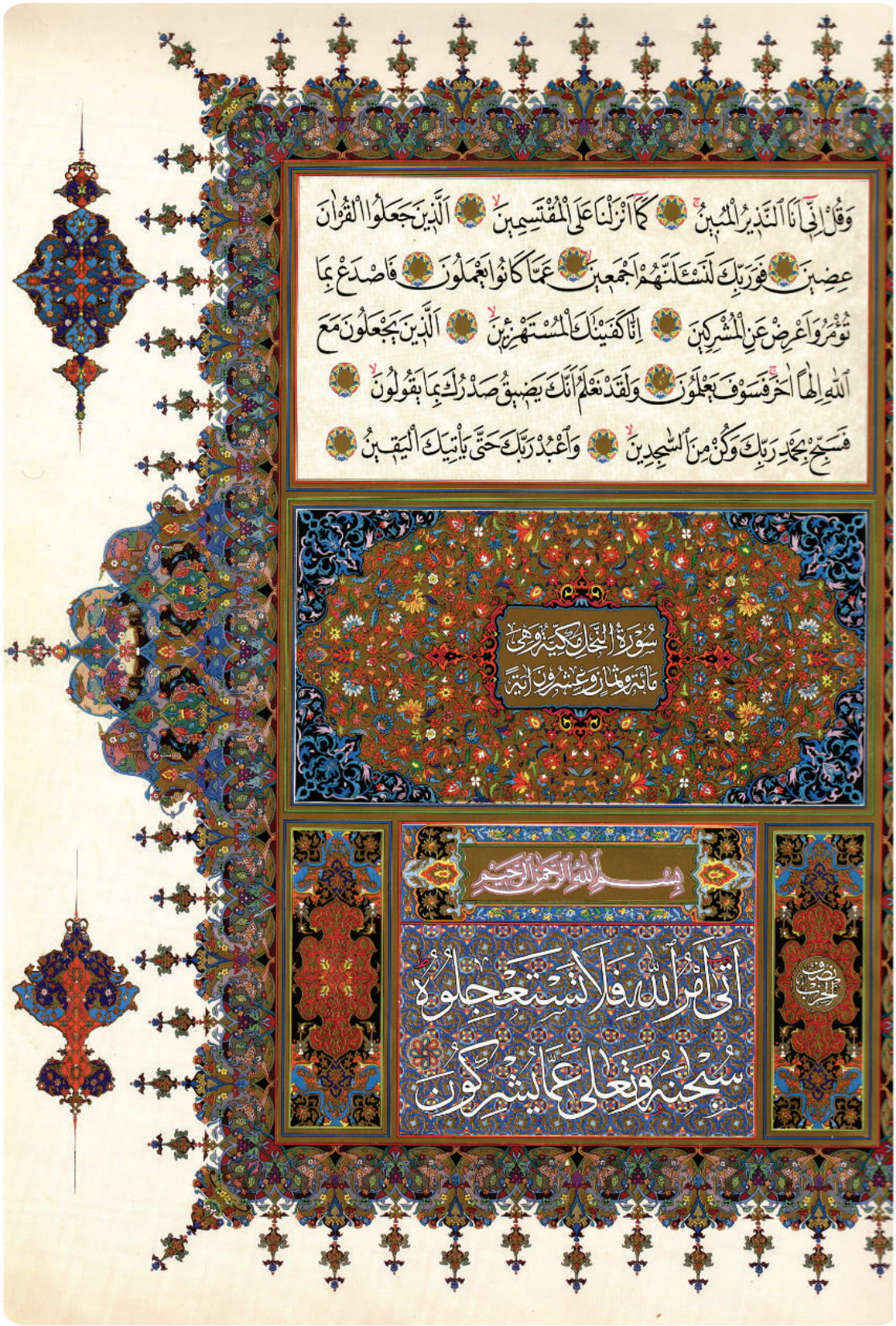
وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ۝ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۝ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ
عِضِينَ ۝ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ فَاصْدَعْ بِمَا
تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ۝ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ۝ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ
اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۝
فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ۝ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ۝
سورة النحل مكية وهي
مائة وثمان وعشرون آية
بسم الله الرحمن الرحيم
أتى أمر الله فلا تستعجلوه
سبحنه وتعلى عما يشركون

International standard number
2617 -419x
Electronic classification number
26042
Accreditation number
In the Iraqi Journalists Syndicate
113/ for the year 2005

Website address
Republic of Iraq
Baghdad / Palestine Street
Near the Turkmen Brotherhood Club
National Center for Quranic Sciences
Communications
Journalwalqalam
07707935971
Email:
alwatnywalqalam@gmil.Com
P.O. Box: 33001

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية و العلمية والفكرية والقرءانية
العدد (٤٨) السنة السابعة عشرة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٤ م

General supervision
Professor Dr Haider Hassan Al-Shammari
Head of the Shiite Endowment Officeeditor
Prof. Dr. Haider Abdel Zahra
managing editor
M.D. Rafi Muhammad Jawad Al-Amiri
Editorial staff
Mr. Dr. Talal Khalifa Salman
A. Dr. Omar Abdullah Najm Al-Din
Prof. Dr. Hazem Tarish Hatem
Prof. Dr. Hamid Jassim Abboud Al-Gharabi
A. M. D. Muhammad Kazem Kamer Al-Rubaie
A. M. Dr. Aqeel Abbas Al-Raikan
A. M. D. Ahmed Hussein Hayal
A. M. D. Qasim Khalif Ammar
A. M. D. Maha Mansour Amer
M.D. Maysoon Hassan Saleh Al-Husseini
Editorial staff from outside Iraq
A. D. Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
Prof. Dr. Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
A. Dr. Imad Ali Abdel Latif Ali
Qatar University/ College of Arts and Sciences
A. Dr. Muhammad Reda Sotouda Nia
Isfahan University/Iran